



استراتيجية كاونسلو القانونية تدعم مطالبة مقاولات بقيمة 448,958 ريالاً

دراسة حالة قانونية منشورة لأغراض التعريف بالتجربة المهنية وتحليل مسار المطالبة والإثبات

بطاقة تعريفية للقضية	
نوع النزاع	مطالبة مالية ناشئة عن عقد مقاولات
قيمة المطالبة	448,958.55 ريالاً
مجال الأعمال	أعمال صيانة وإصلاح الخرسانة ضمن مشروع تابع لشركة سابق
دور كاونسلو	دراسة الملف، تقييم فرص النجاح، وإعداد استراتيجية المطالبة والإثبات
نتيجة القضية	صدور حكم نهائي بإلزام المدعى عليها بسداد مبلغ المطالبة

الجدول الزمني للعمل

المرحلة	الإجراء المتخذ	الأثر القانوني
استلام ملف النزاع	مراجعة العقد والفواتير وكشف الحساب والمستندات المؤيدة للمطالبة.	تحديد أساس المطالبة وقيمة المبلغ المتبقي.
الدراسة القانونية	تحليل العلاقة التعاقدية، وفحص قوة الأدلة، وتقييم الدفوع المحتملة.	تقدير فرص النجاح والتوصية بالمطالبة بكامل المستحقات.
إعداد الاستراتيجية	ترتيب المستندات وربط كل مبلغ بالفاتورة والعمل المقابل له.	تعزيز وضوح المطالبة أمام المحكمة.
مباشرة الدعوى	تقديم الطلبات والمذكرات والمستندات وفق الاستراتيجية القانونية المعدة.	عرض المطالبة بصورة منظمة ومدعومة بالأدلة.
مواجهة الدفوع	تحليل دفع تعديل نسبة الأرباح والرد عليه بعدم وجود بينة مكتوبة.	دعم موقف المدعي وإبراز حجية الفواتير المعتمدة.
صدور الحكم	انتهاء النزاع بصدور حكم نهائي بإلزام المدعى عليها بسداد مبلغ المطالبة.	تحقيق نتيجة قانونية داعمة لموقف المدعي.



عرض القضية على كاونسلو

عرض المدعي على منصة كاونسلو نزاعاً تجارياً ناشئاً عن عقد لتنفيذ أعمال صيانة وإصلاح الخرسانة في مشروع تابع لشركة سابقك بمدينة رأس تنورة، بعد أن نفذ الأعمال المتفق عليها وسلمها، واعتمدت المدعي عليها الفواتير المتعلقة بها، إلا أنها امتنعت عن سداد كامل المستحقات المالية المتبقية.

وبحسب مستندات القضية، بلغ الرصيد المتبقي للمدعي مبلغ **448,958.55 ريالاً**، استناداً إلى العقد المبرم بين الطرفين، والفواتير المعتمدة، وكشف الحساب المتضمن تفاصيل الأعمال والمبالغ المستحقة.

الدراسة القانونية

باشرت كاونسلو دراسة شاملة لملف القضية، شملت مراجعة العقد، وأوامر العمل، والفواتير، وكشف الحساب، ومدى تنفيذ كل طرف لالتزاماته التعاقدية، إضافة إلى تحليل الدفعات المحتملة وتقييم القوة الإثباتية للمستندات.

وانتهت الدراسة إلى أن مركز المدعي القانوني يستند إلى أدلة متكاملة، من أبرزها:

- ثبوت العلاقة التعاقدية بين الطرفين.
 - تنفيذ الأعمال محل العقد.
 - تسليم الأعمال وانتفاع المدعي عليها بها.
 - اعتماد الفواتير والتصديق عليها دون اعتراض.
 - ثبوت الرصيد المتبقي في كشف الحساب.
 - عدم وجود دليل مكتوب يثبت انقضاء الدين أو تعديل قيمته.
- وبناءً على ذلك، أوصت كاونسلو بإقامة الدعوى للمطالبة بكامل المستحقات الثابتة بموجب المستندات.

إعداد استراتيجية التقاضي

وضعت كاونسلو استراتيجية لإدارة النزاع تضمنت:

- تحديد الأساس النظامي للمطالبة.
- ترتيب المستندات بحسب قوتها الإثباتية.
- ربط كل مبلغ مطالب به بالفاتورة والعمل المقابل له.
- دراسة الدفعات المحتملة وإعداد الردود النظامية عليها.



وركزت الاستراتيجية على أن النزاع يتعلق بمطالبة مالية ثابتة بمحررات مكتوبة ومعتمدة، وأن اعتماد المدعى عليها للفواتير دون اعتراض يمثل عنصرًا جوهريًا في إثبات الاستحقاق.

تنفيذ الاستراتيجية أمام المحكمة

تولى ممثل المدعي النظامي مباشرة الدعوى أمام المحكمة المختصة، وتقديم المذكرات والمستندات، والحضور في الجلسات، وعرض الطلبات والدفع وفق الاستراتيجية القانونية المعدة. كما استمرت المتابعة القانونية لملف الدعوى من خلال مراجعة ما يستجد من دفعات ومستندات، وتحليلها، وإعداد الملاحظات القانونية اللازمة لدعم موقف المدعي خلال مراحل التقاضي.

مواجهة دفع تعديل نسبة الأرباح

دفعت المدعى عليها بوجود اتفاق لاحق يقضي باحتساب أرباح المدعي بنسبة 15% فقط، وذكرت أن هذا الاتفاق تم خلال اجتماع أثناء تنفيذ المشروع.

في المقابل، تمسك المدعي بأن الفواتير محل المطالبة كانت معتمدة ومختومة من المدعي عليها، وأنها لم تنكر أي فاتورة بعينها، كما لم تقدم دليلًا مكتوبًا يثبت تعديل العقد أو تنازل المدعي عن المبالغ المثبتة فيها. وأخذت المحكمة بهذا الاتجاه، وقررت أن الادعاء بتعديل نسبة الأرباح جاء مجردًا من البينة، وأن الاتفاق اللاحق على تعديل العقد لا يعتد به ما لم يثبت دليل معتبر أو بإقرار من الطرف الآخر، كما اعتبرت اعتماد الفواتير دون اعتراض قرينة مؤيدة لاستحقاق المبالغ الواردة فيها.

الأساس الذي بنت عليه المحكمة حكمها

استندت المحكمة إلى أن المدعى عليها لم تنازع في أصل العلاقة التعاقدية، ولم تنكر الفواتير المقدمة، وكانت تلك الفواتير مختومة وموقعة ومعتمدة. كما قررت أن المحررات العادية المذيلة بتوقيع أو ختم أطرافها تعد حجة عليهم، وأن المستندات المقدمة أثبتت صحة المبالغ المطالب بها، في حين لم تقدم المدعى عليها ما يثبت الوفاء بها أو تعديلها أو سقوطها.

نتيجة القضية

انتهت القضية بصدور حكم نهائي بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعي مبلغًا قدره:

448,958 ريالاً

كما رفضت المحكمة طلب التعويض عن أضرار التقاضي، مبينة أن الحكم بهذا التعويض يتطلب إثبات تحقق الضرر، ولا يكفي مجرد إبرام عقد أتعاب المحاماة أو الوكالة دون تقديم ما يثبت سداد تلك الأتعاب.

دور كاونسلو

تمثل دور كاونسلو في هذه القضية في:



- دراسة ملف القضية والمستندات.
- تقييم فرص النجاح والمخاطر قبل إقامة الدعوى.
- التوصية برفع الدعوى.
- إعداد استراتيجية المطالبة والإثبات.
- تحليل الدفوع المثارة أثناء سير الدعوى وإعداد المعالجات القانونية المناسبة.
- التنسيق المستمر مع ممثل المدعي النظامي طوال مراحل التقاضي.

دور ممثل المدعي النظامي

تولى ممثل المدعي النظامي مباشرة إجراءات الدعوى أمام المحكمة، وتقديم المذكرات والأدلة، وحضور الجلسات، ومتابعة الإجراءات القضائية حتى صدور الحكم، مع تنفيذ الاستراتيجية القانونية المعدة بصورة منتظمة.

تنبيه مهني

تعرض هذه المادة وقائع وإجراءات ونتيجة قضية محددة استنادًا إلى المستندات والأدلة المقدمة فيها، وهي مخصصة لأغراض التعريف بالتجربة المهنية وتحليل الجوانب القانونية للقضية.

ولا يفهم من نشر هذه المادة أن النتائج ذاتها ستتحقق في جميع القضايا المشابهة، إذ إن الفصل في المنازعات القضائية يعتمد على ظروف كل قضية، ووقائعها، والأدلة المقدمة فيها، والدفوع المثارة، وتقدير المحكمة وفقًا للأنظمة واللوائح السارية.

كما أن دور كاونسلو في كل قضية يختلف بحسب نطاق التكليف المتفق عليه مع العميل، سواء اقتصر على الدراسة القانونية وإعداد الاستراتيجية، أو شمل خدمات قانونية أخرى بالتنسيق مع الممثل النظامي أو الجهة المختصة.

Omar